Promoting Productive Employment and Decent Work for Women

in Egypt, Jordan and Palestine

تعزيز العمل الإنتاجي و العمل اللائق للمـرأة

في مصر والأردن وفلسطين

السويد Sverige

منظمة العمـل الدولية

هيئـة الأمم المتحدة للمرأة

السياق:

تواصل التحولات السياسية الصعبة والتحديات الأمنية والتراجع في أسعار النفط والنزاعات الإقليمية الممتدة في إلقاء ثقلها على الآفاق الاقتصادية في المنطقة فالنمو الاقتصادي في منطقة الدول العربية قد تباطأ تباطؤاً حاداً حيث وصل إلى معدل 1.8 في المائة في عام 2017 وبلغت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع دون 3 في المائة، غير أنّ قابلية التأثر بالوضع الاقتصادي لا تزال عالية إذ يعيش 53 في المائة من السكان على 4.00 دولارات في اليوم أو ما دون ذلك (التقرير السنوي للبنك الدولي، 2016).

على الرغم من تحقيق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدلات متكافئة تقريبًا بين الجنسين في الالتحاق بمرحلة التعليم الإعدادي والانخفاض الكبير في معدلات الأمّية لكل من الرجال والنساء، إلاّ أنّ المنطقة قد كافحت من أجل تحويل ذلك إلى مشاركةٍ متساوية في القطاع السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛ وقد حلّت في المرتبة 5 من أصل 8 على مستوى العالم في مؤشر الفجوة بين الجنسين لعام 2020 وتحتل المرتبة الثانية على التوالي، قبل جنوب آسيا فقط، في المشاركة الاقتصادية، إذ بلغت المنطقة بأدنى معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة في العالم، حيث قدرت 19.7٪ في عام 2018 مقارنة بـ 73.4 للرجال (إحصاءات منظمة العمل الدولية، 2018).

وبناءً عليه، هناك حاجة لمزيد من التقدم في عدد من المجالات المترابطة لزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة. وتشمل هذه المجالات التحسينات المطلوبة في الأطر التنظيمية القانونية ، وتعزيز الوصول إلى التدريب على المهارات والحد من إعادة توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر (تقليل التكلفة العالية لرعاية الأطفال والمسنين والأعمال المنزلية) وتحسين الوصول إلى ظروف عمل لائقة وضمان تغطية الضمان الاجتماعي (الأمومة والمعاشات التقاعدية) وتعزيز الوصول إلى الموارد (الأرض والممتلكات والمالية)، على سبيل المثال لا الحصر.

تكشف دراسات صُدرت مؤخرًا عن منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أنّه على الرغم من أن المواقف التقليدية تجاه المساواة بين الجنسين سائدة، إلا أن الرُبع من الرجال على الأقل يحملون وجهات نظر أكثر انفتاحاً وإنصافاً ويؤيدون تحقيق المساواة للمرأة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وترتبط السلوكيات الأكثر إنصافاً عند الرجل بعلاقات الأبوّة وبعمل المرأة خارج البيت.

توجيه التركيز إلى العمل اللائق للمرأة

يشكّل الأمن الاقتصادي أهمية بالغة في تحقيق الرفاه الاقتصادي للمرأة عمومًا ويُساهم في التحصيل العلمي والصحة والتفويض والاستقرار الأُسري وفي إشراك المجتمع المحلي ولتحقيق التمكين الاقتصادي، **تُعد الجهود المبذولة لتوسيع نطاق فرص العمل ونوعها ونوعيتها من الجوانب الضرورية، إلى جانب تيسير السياسات والتشريعات المُفضية إليها وضمان توافقها مع الحياة الأُسرية من حيث توفيرها لأحكام ومرافق تتعلق برعاية الأمومة والطفل وكبار السن.**

إنّ ضمان إتاحة سبل متساوية إلى العمل اللائق يشكّل أحد الأركان الأساسية في عمل منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ويأتي الدليل على ذلك في الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تحت مجال التأثير 2: "تحظى النساء، ولا سيّما الأشد فقرًا وإقصاءً، بالتمكين اقتصاديًا والاستفادة من التنمية" وفي المبادرة المئوية حول مستقبل العمل بالنسبة إلى المرأة الصادرة عن منظمة العمل الدولية. إنّ قلّة السبل المتاحة أمام النساء إلى فرص العمل اللائق تشكّل أحد الدوافع الرئيسية في تهميشهن وزيادة نسبة تعرضهن للفقر والإقصاء الاقتصادي بصورة عامة.

من شأن هذا البرنامج المقترح أن يُساهم في تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 5، والذي يهدف إلى "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات". وعلاوة على ذلك، تنصّ خطة العام 2030 على حق النساء في الحصول على عمل لائق وأجر متكافئ من خلال الهدف رقم 8: بخصوص "تحقيق العمالة الكاملة والمُنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والشابات والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ" (الهدف 8-5). من الجوانب الملحوظة في أهداف التنمية المُستدامة أيضاً الهدف الرامي إلى "حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة" (الهدف 8-8).

وفي ظلّ الخلفية هذه **وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية برنامجًا متعدد الأقطار لتعزيز فرص العمل الإنتاجي واللائق للنساء في مصر والأردن وفلسطين من خلال التصدي للأسباب الهيكلية لأوجه التفاوت التي تواجه المرأة في المنطقة.** وبينما يهدف هذا البرنامج إلى التعامل مع القضايا المشتركة عبر البُلدان، فإنه سيعمل على ذلك مع الوضع في الاعتبار خصوصيات السياقات القُطرية.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

منظمة العمل الدولية

السويد Sverige

نظرية التغيير

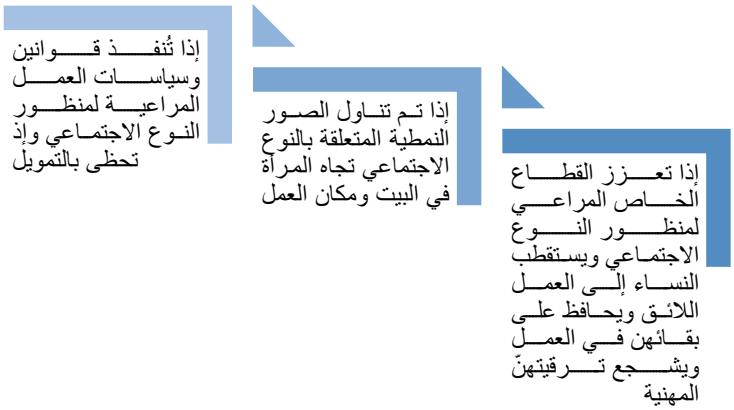

ستحظى النساء بفرص العمل اللائق من خلال تقليل الحواجز التي تحول دون التحاق المرأة بالعمل اللائق والبقاء فيه.

يهدف البرنامج إلى **تعزيز فرص العمل الإنتاجية والعمل اللائق للمرأة في المنطقة من خلال تعزيز القوانين والسياسات العادلة ذات الصلة بسوق العمل؛ وإشراك الجهات الفاعلة من القطاع العام والخاص والمجتمع المحلي وخفض العبء غير المتكافئ في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر.** سيخضع البرنامج للتكييف محلياً من قِبل شركاء البرنامج والاستفادة من الاستراتيجيات العالمية والدروس المُستفادة وتشمل هذه الدروس ما يلي:

- إن تحسين الأطر القانونية وتهيئة بيئة سياسات مُراعية لمنظور النوع الاجتماعي هو عنصر أساسي في تسريع التمكين الاقتصادي للمرأة. لقد ثبت أنّ الدعوة إلى تشريعات وسياسات منصفة مؤاتية للأسرة ومُراعية لمنظور النوع الاجتماعي على مستوى كلا من الحكومة والشركات، هي استراتيجية ناجحة في تمكين مشاركة النساء على نحو متساوٍ في قوة العمل.
- إنّ تعزيز ظروف العمل اللائق للمرأة هو وضعٌ مفيدٌ لكل من أصحاب العمل والموظفين على حد سواء وتعود منافعه على الأعمال والنساء والرجال والمجتمعات المحلية؛
- تُعد المشاركة على مستوى المجتمع المحلي والحكومي والشركات عاملاً أساسيًا في تعزيز فهمٍ أفضل لأهمية تمكين النساء اقتصادياً في البيت وفي العمل ويستلزم ذلك إشراك حُماة معابر - ومنهم الزعامات التقليدية والقيادات الدينية فضلاً عن الرجال والفتيان - في الحوار حول الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي المُسبقة التي تتعلق بأدوار النساء ومهنهنّ الوظيفية.

سوف يساهم البرنامج في تنفيذ خطة العام 2030 للتنمية المستدامة (عدم تخلّف أحد عن الرَّكب)، ولا سيّما الهدفان 5 و8، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) واتفاقية المساواة في الأجور لعام 1951 الصادرة عن منظمة العمل الدولية (رقم 100) واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالتمييز (الوظيفي والمهني)، 1958، (رقم 111) إلى جانب خطط التنمية الوطنية (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، الأردن 2025 - رؤية واستراتيجية وطنية وأجندة السياسات الوطنية الفلسطينية 2017-2022).

وقد جمعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية الجهود من خلال نهج تشاركي مع منظمات العمال وأصحاب العمل والمجتمع المدني والمؤسسات العامة والخاصة لتهيئة بيئة مواتية لتعزيز فرص العمل الانتاجي والعمل الائق للمرأة في مصر والأردن وفلسطين.

وهذا يتطلب تعبئة وتنسيق وبناء قدرات على مستوى المجتمع لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات. إن الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة مع المكاتب القطرية التابعة للأمم المتحدة ووجود منظمة العمل الدولية هو بمثابة امر أساسي في ضمان نجاح البرنامج.

النتيجة 1: تنفيذ قوانين عمل وسياسات متصلة مراعية لمنظور النوع الاجتماعي وفعّالة

سوف تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية عملية مراجعة وإنتاج قوانين وسياسات عمل تعمل على تقوية قدرات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومؤسسات سوق العمل للضغط من أجل إحداث تغييرات في قوانين وسياسات العمل حرصًا على مراعاة منظور النوع الاجتماعي واستعداد الحكومة لتنفيذ هذه التغييرات ووضع ميزانيةٍ لها.

النتيجة 2: دعم وجود قطاع خاص مُراعٍ لمنظور النوع الاجتماعي يستقطب النساء إلى فرص العمل ويحافظ على بقائهن في العمل وترقّيهن المهني

سوف تُشرِك هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية القطاع الخاص في المنطقة من خلال تحقيق جدوى الأعمال المتعلقة بتعزيز عمل المرأة في القطاع الخاص وتعزيز بيئة مؤاتية في القطاع الخاص من خلال السياسات المُراعية لمنظور النوع الاجتماعي وتشجيع الاستثمار في التدريب والتطوير المهني للمرأة من أجل تيسير التحاقها بالمناصب القيادية.

النتيجة 3: مجابهة الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي حول مسؤوليات الرجال والنساء المتعلقة بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر

هناك علاقة بين الآراء التقليدية حول مشاركة القوى العاملة النسائية، وعدد النساء العاملات في القطاع الرسمي وأنواع المهن اللاتي يعملن فيها، إلى جانب الفجوة في الأجور بين الجنسين. في المنطقة، لا تتمكن كثيرٌ من النساء من الحصول على وظيفة دون إذنٍ من زوجها أو وليّ أمرها وعلاوة على ذلك، يُثقل كاهل المرأة بأعباء المسؤوليات المنزلية ولذلك، سوف تنخرط هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية في حشد المجتمع المحلي لاستهداف الجمهور العام (رجالاً ونساءً وفتيةً وفتيات) وأصحاب المصلحة، بمَن فيهم القيادات الدينية، لمناقشة الأدوار القائمة على النوع الاجتماعي وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

الموقع	مصر، والاردن، وفلسطين
الوكالات المنفذة	هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية
المدة الزمنية	يناير 2019 - ديسمبر 2022 (48 شهرًا)
الميزانية	13.1 مليون دولار
الجهات مانحة	سيدا 7.7 مليون دولار، لتعبئة 5.4 مليون دولار
الشركاء	الحكومات والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات أصحاب لعمل والعمال والمنظمات الدولية.

السيدة فريدة خان
الأخصائية الإقليمية في قضايا المساواة بين الجنسين،
المكتب الإقليمي للدول العربية،
منظمة العمل الدولية
khanf@ilo.org

السيد دافيد سفاب
مدير البرنامج،
المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية
david.svab@unwomen.org